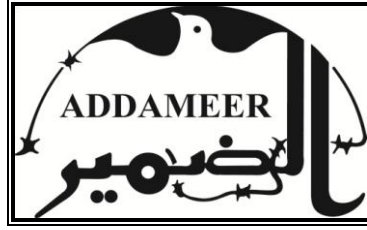


يا حرية
تحديث فصلي لإحصائيات الأسرى الفلسطينيين
وأوضاعهم داخل السجون

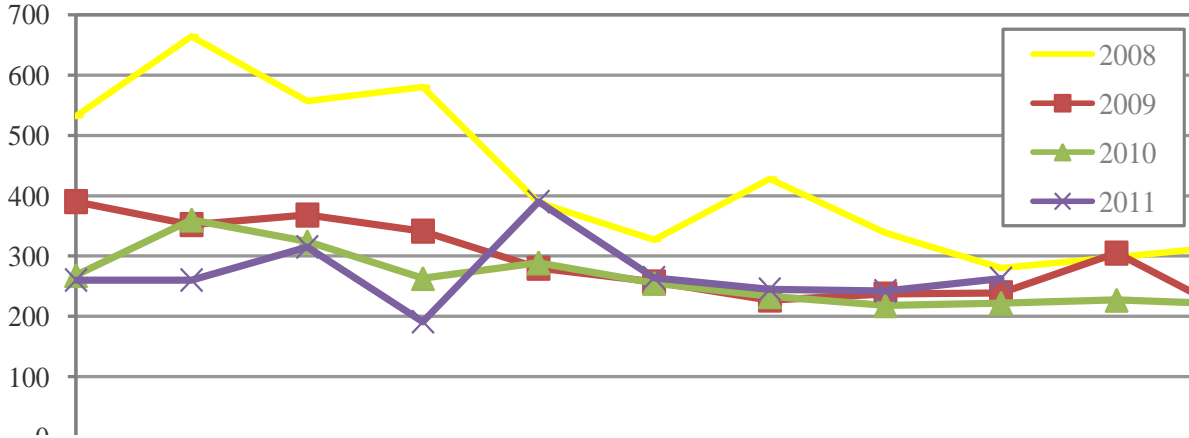


مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان
(15 تموز 2011 - 15 تشرين الأول 2011)

حالات الاعتقال الحالية*

5374	الأسرى السياسيون في السجون الإسرائيلية:
272	معتقلون إداريون، من ضمنهم 3 نساء، و18 عضواً في المجلس التشريعي
36	أسيرات
176	أطفال، من ضمنهم 31 تحت سن 16 عاماً
22	أعضاء في المجلس التشريعي
141	أسرى يقضون أكثر من 20 عاماً في السجون الإسرائيلية
170	فلسطينيون من أراضي 48
627	أسرى من قطاع غزة، من ضمنهم اثنان اعتقلا تحت قانون المقاتلين غير القانونيين
187	أسرى من القدس الشرقية
750	العدد التقريبي للفلسطينيين الذين تم اعتقالهم خلال الربع الأخير من العام 2011 (1 تموز - 30 أيلول 2011)، وهذا يشير إلى انخفاض نسبته 11% مقارنة بالربع الثاني من العام 2011، وزيادة نسبتها 11% مقارنة بالربع الثاني من العام 2010.

عدد الفلسطينيين الذين تم اعتقالهم في كل شهر : كانون الثاني 2008 – أيلول 2011



ترتكز إحصائيات الاعتقالات على تقارير من مصلحة السجون الإسرائيلية، وتقارير مؤسسة الضمير. ولم تنتشر مصلحة السجون الإسرائيلية أحدث الإحصائيات حول الاعتقالات قبل صدور هذه النشرة، ولذلك فإن الإحصائيات المستخدمة قائمة اعتباراً من 31 آب 2011، باستثناء عدد الأسيرات وعدد أعضاء المجلس التشريعي فهي قائمة اعتباراً من 15 تشرين الأول 2011، كما أنها تركز على وثائق مؤسسة الضمير.

وترتكز الإحصائيات على أرقام من المجموعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الإنسان، وهذه الأرقام قائمة اعتباراً من 30 أيلول 2011.

أخبار الأسرى

تبادل الأسرى



في 11 تشرين الأول، أعلنت الحكومة الإسرائيلية وحركة "حماس" أنهما توصلتا إلى اتفاق، بوساطة مصرية، لإطلاق سراح الجندي الإسرائيلي المحتجز لدى "حماس" جلعاد شاليط مقابل تحرير 1027 أسيراً فلسطينياً. إن اختطاف حركة "حماس" لشاليط في تموز 2006 ساهم في أن تفرض إسرائيل عقوبات جماعية على قطاع غزة، وتتضمن هذه العقوبات فرض إغلاق عام، ومنع زيارات أهالي الأسرى من قطاع غزة في السجون الإسرائيلية العام 2007.

ستتم صفقة تبادل الأسرى على مرحلتين، حيث سيتم إطلاق سراح 477 أسيراً في المرحلة الأولى في 18 تشرين الأول و550 أسيراً في المرحلة الثانية في منتصف شهر كانون الأول 2011.

ستنشر مصلحة السجون الإسرائيلية أسماء الأسرى المحررين في المرحلة الأولى في 15 تشرين الأول. ولكن تثير هذه القائمة عدداً من المخاوف.

وعلى الرغم من أنه كان من المتوقع أن تتضمن الصفقة بعض الأسرى البارزين مثل مروان البرغوثي، وأحمد سعادات، فإن اسميهما لم يكونا ضمن اللائحة الأولى من أسماء الأسرى المحررين في الصفقة الأولى. كما أنه كان من المقرر أن يتم الإفراج عن جميع الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال ضمن المرحلة الأولى من الصفقة، لكن القائمة الأولى لم تتضمن 9 أسيرات. وعلى الرغم من أن تقارير غير مؤكدة نشرت بعد 18 تشرين الأول أنه سيتم إطلاق سراح هؤلاء الأسيرات، لكنهن ما زلن رهن الاعتقال.



وربما الأهم من ذلك أنه تم ترحيل 205 أسرى محررين في المرحلة الأولى إلى قطاع غزة، أو تم ترحيلهم إلى الخارج كجزء من صفقة التبادل، وهي تدابير تنتهك الحظر المفروض على النقل والترحيل القسري الواردة في القانون الإنساني الدولي، وتشكل جريمة حرب. كما تم إطلاق سراح 55 أسيراً إلى منازلهم في الضفة الغربية والقدس الشرقية تحت العديد من الشروط الأمنية، التي تتضمن قيوداً على حرية التنقل والالتزام بتقديم تقارير منتظمة إلى مراكز الشرطة الإسرائيلية. ولتحليل كامل حول خلفية الصفقة وشروط الإفراج عن 477 أسيراً، يرجى قراءة نشرة مؤسسة الضمير حول صفقة التبادل.

وكانت مؤسسة الضمير قد مثلت أو قدمت المشورة القانونية لـ 39 أسيراً محرراً في بعض جوانب اعتقالهم؛ سواء المؤخر أو السابق. وقام محامو مؤسسة الضمير بمتابعة 14 أسيراً محرراً خلال فترة التحقيق، و5 طوال فترة اعتقالهم ومحاكمتهم، و2 خلال اعتقال سابق تحت الاعتقال الإداري، كما قامت مؤسسة الضمير بمتابعة حالات 9 أسرى يعانون من مشاكل طبية، و5 حالات في العزل.

يبقى أن نتقرب ما ستتضمنه المرحلة الثانية من الصفقة، وعلى ما يبدو أن لإسرائيل حرية التصرف بالأسماء على أساس عدد من الشروط كانت قد وضعتها "حماس"، بما في ذلك الإفراج عن المرضى من الأسرى والمعتقلين السياسيين الذين يقضون فترات طويلة داخل السجون الإسرائيلية. وفي الماضي، عُرف عن إسرائيل تراجعها عن التزاماتها في صفقات من هذا القبيل، وذلك عن طريق الإفراج عن السجناء الجنائيين أو الأسرى السياسيين الذين تبقى لهم فترات قصيرة جداً لإنهاء أحكامهم، بدلاً من احترام الشروط التي وضعها الفلسطينيون. وعبرت مجموعات الدفاع عن حقوق الإنسان عن أملها بأن

تضم المرحلة الثانية من الصفقة الأطفال الفلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية، وعددهم يقارب 170 طفلاً، والمعتقلين الإداريين وعددهم 270 معتقلاً.

الإضراب عن الطعام

أعلن الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال في 27 من أيلول عن إطلاق حملة عصيان مدني احتجاجاً على تصعيد سلسلة من الإجراءات العقابية والجماعية التي اتخذتها ضدهم مصلحة السجون الإسرائيلية خلال الأشهر الأخيرة. وعلى الرغم من تدهور ظروف المعتقلات منذ سنوات، فإن التصعيد الأخير جاء عقب خطاب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في 2011/6/23 الذي أعلن خلاله تغييراً في سياسة تهدف إلى المعاقبة الجماعية ضد الأسرى الفلسطينيين، وذلك بسبب استمرار احتجاز الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط.

بعد الخطاب، قامت مصلحة السجون الإسرائيلية بمنع الأسرى الفلسطينيين من الحصول على تعليم جامعي، كما منعت عنهم الصحف والكتب من خارج السجون، بالإضافة إلى تحديد عدد القنوات التلفزيونية، كما أنها بدأت بتقييد أيدي الأسرى وأرجلهم خلال الزيارات، وتم تقليص مدة الزيارات في بعض السجون من 45 دقيقة إلى 30 دقيقة، وربما الأهم من ذلك هو أنه في الأشهر الأخيرة، قامت مصلحة السجون الإسرائيلية بزيادة استخدامها عقاب العزل؛ بحجة ما يدعى "أسباباً أمنية"، كما قامت مصلحة السجون بتشديد وزيادة التفتيش الليلي للزنازين، بما في ذلك تفتيش عارٍ للأفراد، وهو أمر ييغضه الأسرى، ونتيجة لذلك قام أسرى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، إلى جانب انضمام عدد من الأسرى في فصائل أخرى، بشكل تدريجي، بإطلاق حملة عصيان مدني تشمل إضراباً عن الطعام، ورفض الانصياع لعدد من القوانين التي تفرضها مصلحة السجون؛ مثل لبس ملابس خاصة بالسجن ... الخ.

في 6 تشرين الأول انضم إلى الحملة معظم الأسرى من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وعددهم 400، بالإضافة إلى معظم الأسرى في السجون جنوب إسرائيل. وفي 10 و 11 تشرين الأول، أعلن جميع الأسرى في جلبوع (336)، ونفحة (511)، وريمون (716)، وأيشيل (262)، وعسقلان (142)، عن إضراب مفتوح عن الطعام. كما أضربت 4 أسيرات في سجن الدامون عن الطعام. ورداً على ذلك، قامت قوات الاحتلال بنقل المضربين عن الطعام إلى سجون أخرى -أوهيلكدار وشطة غالباً- أو نقلهم إلى العزل، حيث تم عزل 12 أسيراً في سجن عوفر في زنزانتني عزل لا تتسع كل منهما لأكثر من 4 أشخاص، كما تم ضرب الأسرى وإرغامهم على المشي حول السجن بهدف إرهاقهم، وتم منع الحليب والعصير والملح عن الأسرى المضربين، وهي مصدر التغذية الوحيد لهم إلى جانب الماء، وهذا الوضع ترك الأسرى، ومن ضمنهم الأمين العام أحمد سعادات، في ظروف صحية سيئة، وتمت مهاجمة زنزانتنين في سجن عسقلان واستخدمت أسلحة (غير قاتلة) ضد

المضربين عن الطعام، ومن ضمنهم أكرم منصور القابع في سجون الاحتلال منذ العام 1979، ويعاني من ورم حميد في الدماغ.

كذلك تم منع زيارات المحامين للمضربين عن الطعام، وعلى الرغم من موافقة سلطات الاحتلال على الزيارات، كان يتم إرجاع المحامين عند وصولهم للسجون بحجة إعلان إدارة السجون لحالة "طوارئ".

وفي 18 تشرين الأول، علق الأسرى إضرابهم في ضوء إطلاق سراح 477 أسيراً ضمن صفقة تبادل الأسرى، وبما أن معظم الإجراءات العقابية التي اتخذتها مصلحة السجون الإسرائيلية ضد الأسرى الفلسطينيين، كانت بسبب استمرار احتجاز الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، كان من المتوقع أن تتوقف هذه الإجراءات بعد إطلاق سراحه، لكن، حتى وقت إصدار هذه النشرة، لم تتوقف الإجراءات، وكان الأسرى ينتظرون تأكيد مصلحة السجون على تغيير سياستها قبل اتخاذ قرار بالاستمرار في الإضراب.

العزل

بلغت سياسة مصلحة السجون في استخدام العزل بحجة الأسباب الأمنية أوج تطورها داخل السجون خلال هذا الربع مع إطلاق الأسرى حملة الإضراب عن الطعام من أجل إنهاء هذه السياسة في 27 أيلول، في حين تم عزل 12 أسيراً بحجة الأسباب الأمنية في أيار 2011، كما تم عزل 7 أسرى آخرين في شهر حزيران بعد خطاب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الذي أعلن فيه بداية ظروف أصعب وأسوأ داخل المعتقلات. كذلك تم عزل ثلاثة أسرى آخرين في شهر تموز، ما يجعل عدد الأسرى المعزولين يصل لأكثر من 20 أسيراً قبل إطلاق حملة الإضراب عن الطعام بوقت قصير. وخلال الإضراب، تم عزل عدد كبير من الأسرى المشاركين في الإضراب، في أوهيلكدار وشطة على الأخص، ولكن كان من المستحيل الحصول على أعداد دقيقة، وذلك بسبب منع مصلحة السجون زيارات المحامين.

وقد تم إطلاق سراح ثلاثة أسرى معزولين "لأسباب أمنية" ضمن المرحلة الأولى من صفقة تبادل الأسرى المعلنة في 11 تشرين الأول، وتم إطلاق سراح عبدة بلال، الذي تم عزله في آذار 2011، ونُقل إلى قطاع غزة لمدة غير محددة، وتم إطلاق سراح يحيى السنوار، الذي تم عزله في حزيران 2011، إلى بيته في غزة، وأخيراً وليد عقل، الذي تم عزله في حزيران 2011، أُبعد للخارج بعد صفقة التبادل.

في وقت النشر، علق الأسرى إضرابهم عن الطعام في انتظار تأكيد مصلحة السجون الإسرائيلية على إفراج جميع الأسرى من العزل، وضمهم لباقي الأسرى، وكانت مصلحة السجون قد وافقت بعد أيام عدة من إطلاق سراح جلعاد شاليط، لكنها

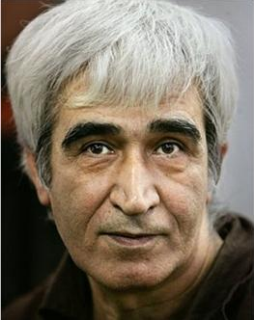
رفضت إخراج ثلاثة أسرى بارزين من العزل، وهم: عبد الله برغوثي (في العزل منذ 2003)، محمود عيسى (في العزل منذ 2002)، إبراهيم حامد (في العزل منذ 2006).

تحديث حول اعتقالات مشرعي القانون (صانعي القانون)

قبل توجه السلطة الفلسطينية للجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل الاعتراف بالدولة الفلسطينية في أيلول، قامت السلطات الإسرائيلية بموجة من الاعتقالات استهدفت مجموعات واسعة من الفلسطينيين، بمن فيهم أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، وقادة آخرون من فصائل أخرى. وفي المجلد، تم اعتقال 7 من أعضاء المجلس التشريعي من كتلة (التغيير والإصلاح) خلال الفترة المشمولة في التقرير، وبذلك يصبح عدد أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني في سجون الاحتلال 22 أسيراً اعتباراً من 15 تشرين الأول 2011، 18 منهم في الاعتقال الإداري لم تتضمن المرحلة الأولى من صفقة تبادل الأسرى أيّاً من أعضاء المجلس التشريعي.

- **على رومانين عضو المجلس التشريعي من كتلة التغيير والإصلاح:** تم إطلاق سراحه من الاعتقال الإداري في 31 تموز. وتم اعتقاله إدارياً مرة أخرى في 3 أيار لمدة 3 أشهر بعد قضاء 4 أعوام في السجون الإسرائيلية من حزيران 2006 إلى تشرين الأول 2010.
- **خالد أبو طوس عضو المجلس التشريعي من كتلة التغيير والإصلاح:** تم اعتقاله في 30 تموز أثناء غارة قرب طوباس، وتم إطلاق سراحه في 27 آب بعد 28 يوماً من التحقيق.
- **محمد أبو حبيشة عضو المجلس التشريعي من كتلة التغيير والإصلاح:** تم اعتقاله في 21 آب ضمن حملة اعتقال جماعية في الخليل، وصدر بحقه حكم بالاعتقال الإداري لمدة أربعة شهور، ومن المفترض أن ينهي المدة في كانون الأول. كان أبو حبيشة قد أمضى 40 شهراً بعد اعتقاله فور انتخابه للمجلس التشريعي في 2006، وأُفرج عنه في حزيران 2009.
- **أنور زبون عضو المجلس التشريعي من كتلة التغيير والإصلاح:** تم اعتقاله إدارياً لمدة 6 شهور في 26 آب، ومن المفترض أن ينهي المدة في آذار 2012. كان قد قضى سابقاً 49 شهراً في سجون الاحتلال بعد اعتقاله فور انتخابه للمجلس التشريعي العام 2006، وتم الإفراج عنه في نيسان 2010.
- **حسن يوسف عضو المجلس التشريعي من كتلة التغيير والإصلاح:** تم اعتقاله إدارياً مرة أخرى في 31 آب بعد أن كان أطلق سراحه في 2011/8/4 بعد قضاء 6 سنوات في السجون الإسرائيلية، وبعد قضاء 6 أيام في التحقيق تم إطلاق سراحه في 2011/9/6.
- **محمد أبو طير عضو المجلس التشريعي من كتلة التغيير والإصلاح:** تم اعتقاله في 9/6 من بيته خارج رام الله، وصدر بحقه حكم بالاعتقال الإداري لمدة 6 أشهر، والمفترض أن ينهي المدة في 2012/3/6. كان قد اعتقل سابقاً

- في 2010/7/30 وقضى 4 شهور في السجون الإسرائيلية لدخوله القدس الشرقية بعد أن سحبت منه قوات الاحتلال تصريح الإقامة في القدس بعد انتخابه وترحيله إلى رام الله.
- فضل حمدان عضو المجلس التشريعي من كتلة التغيير والإصلاح: اعتقل إدارياً، خلال غارة ليلية لمدة 6 أشهر، ومن المفترض أن ينهي المدة في آذار 2012، كان قد أمضى في سجون الاحتلال 39 شهراً بعد أن اعتقل فور انتخابه للمجلس التشريعي العام 2006، وتم الإفراج عنه في أيلول 2009.
 - أحمد عطون عضو المجلس التشريعي من كتلة التغيير والإصلاح: تم اعتقاله في مدخل اللجنة الدولية لمكتب الصليب الأحمر في القدس الشرقية. كان عطون قد لجأ إلى مكتب الصليب الأحمر لأكثر من عام جنباً إلى جنب مع مُشرع آخر من "حماس" ووزير حكومة "حماس" بعد أن ألغت السلطات الإسرائيلية إقامتهما في القدس، وهو حالياً معتقل في المسكوبية حتى انتهاء محاكمته، ووجهت إليه تهمة الدخول إلى القدس دون تصريح. تم تقديمه لصفقة مع القضاء ليتم الإفراج عنه بعد دفع كفالة 50000 شيكل، والتوقيع على تعهد بعدم دخول القدس لكنه رفض.
 - أحمد سعادات عضو المجلس التشريعي والأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: كان هو من بدأ الإضراب عن الطعام في 9/27، ومطالبه الأساسية إنهاء عزله وعزل الأسرى الآخرين نهائياً وفوراً. وكان سعادات، الذي يقضي 32 شهراً في العزل، قد بدأ الإضراب عن الطعام قبل ثلاثة أسابيع قبل أن ينضم إليه أحمد أبو الهيجا. استطاع محامو مؤسسة الضمير زيارته في 6 و9 تشرين الأول في سجن نفحة، وذكروا أنه خسر 5 كيلوغرامات من وزنه، وتظهر عليه علامات التعب والإرهاق الشديدين، كما أنه أظهر عدم قدرة على التركيز، وتم التقليل من الزيارات نتيجة لذلك. خلال الزيارتين فقد سعادات وعيه وكان يسعل مادة صفراء. في 10/9 أرسلت مؤسسة الضمير طلباً لمصلحة السجون الإسرائيلية لإرسال سعادات والأسرى المضربين إلى المستشفى فوراً. وفي 10/16 امتثلت مصلحة السجون لهذا الطلب، ولكن في وقت النشر، كان قد نُقل سعادات على سجن نفحة من مستشفى سجن الرملة وتم تجديد عزله.



اعتقال المسؤولين الفلسطينيين:

تم اعتقال قادة ومسؤولين من الفصائل الفلسطينية المختلفة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي 9/17، تم اعتقال الأمين العام لحركة "فتح" عدنان غيث فور عودته إلى سلوان، في أعقاب حظره 8 أشهر من دخول القدس في كانون الثاني 2011، وتمت إعادته إلى رام الله قسرياً، وصدر حظر بعدم دخوله لسلوان بناءً على اتهامات يصر هو على أنها ملفقة. إن ترحيل غيث من القدس يمثل توجهاً مستمراً لمحاولة تجريد الفلسطينيين من حقهم في الإقامة في القدس.

اعتقالات أخرى لقادة الفصائل الفلسطينية تشمل: في 9/19 اعتقال القائد في حماس عبد الجبار جرار من بيته في جنين، وفي 9/8 اعتقال عوني أبو غوش سكرتير المكتب السياسي لجهة النضال الشعبي الفلسطيني، عضو المجلس الوطني، وفرضت عليه الإقامة الجبرية التي وصفتها جبهة النضال الشعبي الفلسطيني بأنها جزء من السياسة الإسرائيلية لتقييد حركة المسؤولين الفلسطينيين قبل التوجه للجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل الاعتراف بفلسطين دولة مستقلة.

اعتقال صحفي في قناة الجزيرة:

سامر علاوي، مدير مكتب الجزيرة في كابول، اعتقل على جسر النبي على حدود الأردن أثناء محاولته العودة إلى الأردن بعد قضاء إجازته في بلدته سبسطية قرب نابلس. تم التحقيق مع سامر، حامل الهوية الفلسطينية حول عمله وعلاقاته الشخصية وحول وضعه الاقتصادي. وعلى الرغم من المناشدات العديدة ضد اعتقاله، بقي سامر رهن الاعتقال لغاية 9/26 حيث اتهمته المحكمة العسكرية الإسرائيلية بالارتباط بحركة حماس. وكانت المحكمة العسكرية الإسرائيلية قد اتهمته بالاتصال مع حماس، وحصل على حكم بالسجن 8 أشهر مع وقف التنفيذ، و5000 شيكل غرامة بموجب صفقة للسماح له بالعودة لأفغانستان. وعلق سامر عقب الإفراج عنه بأن علاقاته مع "حماس" ومجموعات إسلامية أخرى، كانت بحكم عمله كصحافي فقط، وأن إسرائيل استخدمت اعتقاله كأداة لابتنزاز قناة الجزيرة، التي استهدفها المسؤولون الإسرائيليون تاريخياً.



القدس الشرقية

108 فلسطينيين اعتقلوا في القدس الشرقية، حيث استمرت الاعتقالات طوال الفترة المشمولة بالتقرير، مع ما لا يقل عن 91 فلسطينياً اعتقلوا في سلوان وحدها ما بين شهري حزيران. وتابعت القوات الإسرائيلية اعتقالاتها للأطفال، حيث كانت 73 حالة من الاعتقالات من الأطفال، و 39 منهم كانوا تحت سن 15. وقد صرح جميع الأطفال المعتقلين بأنهم عانوا من تعامل سيئ خلال فترة اعتقالهم، ولم تتوفر لهم العناية الطبية المناسبة.



اعتقالات الخليل

نفذت القوات الإسرائيلية العديد من الاعتقالات الجماعية في الخليل وقراها المجاورة مثل دورا، وصوريف، ويطا، .. وغيرها. واعتقلت القوات الإسرائيلية ما يقارب 120 فلسطينياً ضمن حملات اعتقال ليلية منسقة في 21 آب. ومن ضمن المعتقلين عضو المجلس التشريعي من كتلة التغيير والإصلاح محمد أبو جحيشة، وتم اعتقاله إدارياً. وخلال شهر آب تم اعتقال ما يقارب 150 فلسطينياً خلال ما وصف بأضخم حملة اعتقال في المدينة منذ العام 2003. وتم اعتقال أكثر من 12 طفلاً، والتحقيق معهم خلال الهجمات الاعتقالية. وقد صرح 30 معتقلاً بأنهم تعرضوا لتعذيب نفسي وجسدي خلال التحقيق في أشكلون، والمسكوبية، وبيتاح تكفا، والجلمة، فيما تم اعتقال 20 آخرين إدارياً.

حملة وقف الاعتقال الإداري

منذ 15 تشرين الأول 2011 كان هناك ما يقارب 272 معتقلاً إدارياً، 18 منهم أعضاء في المجلس التشريعي، ومن ضمنهم أيضاً 3 نساء في الاعتقال الإداري تم الإفراج عنهن ضمن صفقة تبادل الأسرى، ما يمثل تزايداً نسبته 17% في الاعتقالات مقارنة بشهر نيسان 2011.

أحمد قطامش



كاتب بارز وعالم سياسي اعتقل إدارياً مرة أخرى في الثاني من أيلول لسنة أشهر أخرى. وعلى الرغم من أنه كان من المفترض إعادة النظر في الحكم، فإنه تم تأجيل جلسة الاستماع بناء على طلب من النيابة العسكرية. وقد تمت متابعة قضية أحمد قطامش من قبل منظمة العفو الدولية والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب. وكانت القوات الإسرائيلية اعتقلت أحمد قطامش سابقاً ووضعت رهن الاعتقال الإداري لمدة خمس سنوات ونصف من 1992-1998، ما يجعل منه واحداً من أكثر المعتقلين في السجون الإسرائيلية الذين تعرضوا للاعتقال الإداري ودون تهمة.

عايد دودين



أول حالة للضمير في حملة الخطر، تم اعتقاله مجدداً في 9 آب. وجاء اعتقاله لمدة شهرين بعد يوم من الإفراج عنه بعد أكثر من ثلاث سنوات ونصف السنة في الاعتقال الإداري. قبل الإفراج عنه في 9 آب، حذر قائد عسكري إسرائيلي عايد دودين من أنه لن يكون حراً لأكثر من شهرين. استجوب عايد لمدة أسبوعين في سجن شيكما، ولم يكن يطلب منه خلال الاستجواب أي شيء عما كان يفعله خارج السجن، ما يدل على أن اعتقاله تم في إطار الرد الإسرائيلي على المسعى الفلسطيني لنيل العضوية في الأمم المتحدة.

مازن النتشة

تم تجديد الاعتقال الإداري لمازن النتشة، رئيس مجلس إدارة لجمعية خيرية تعمل مع الأشخاص المعاقين، للمرة الخامسة في 4 آب. واعتقل مازن من منزله في الخليل في 7 تشرين الأول، واحتجز في سجن كتسيعوت في العامين الماضيين أول مرة في العام 1994، وقد أمضى ما مجموعه 8 سنوات في السجون الإسرائيلية، 7 منها في الاعتقال الإداري.

يعاني مازن من التهاب القولون (التهاب في جدار الأمعاء الغليظة)، وهي حالة تتطلب العلاج المتواصل، وفحوصاً طبية منتظمة، واتباع نظام غذائي خاص، بما في ذلك كميات كبيرة من السوائل والفواكه. وعلى الرغم من هذا، فقد اعتبر مازن سليماً ولا يعاني من أي مرض، وبالتالي لا يحق له اتباع نظام غذائي خاص، أو رعاية صحية مناسبة في السجن، ولم يقدم له إلا المسكنات فقط.

18 معتقل إداري من أعضاء المجلس التشريعي، خمسة منهم هم: محمد أبو جحشة، أنور زبون، محمد أبو طير، الشيخ فضل حمدان، وأحمد عطون، تم اعتقالهم خلال فترة التقرير، 26 آب، 6 أيلول، 26 أيلول.

أخبار الاتحاد الأوروبي

قامت مؤسسة الضمير والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في 5 تشرين الأول بإرسال رسالة للجنة الفرعية لحقوق الإنسان في البرلمان الأوروبي، ورسالة للمجلس التشريعي والجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي. وجاءت كلتا الرسالتين في سياق تدهور ظروف الاعتقال داخل السجون الإسرائيلية، والإضراب عن الطعام الذي بدأه السجناء الفلسطينيون يوم 27 أيلول. وفي 6 تشرين الأول، تناول رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس قضايا مشابهة في بيان له للمجلس الأوروبي، قائلاً: "القوات المحتلة تعتقل في سجونها 6000 أسير فلسطيني، من ضمنهم 21 ممثلاً منتخباً من المجموعات البرلمانية الذين أعلنوا إضراباً عن الطعام كاحتجاج على المعاملة المهينة والقاسية التي يواجهونها في المعتقلات. نتمنى أن نراهم أحراراً مع عائلاتهم كما تتمنى عائلة جلعاد شاليط أن يجتمع بهم مجدداً. في 10 تشرين الأول، عمم المندوب العام لفلسطين لدى الاتحاد الأوروبي رسالة إلى البرلمانين الأوروبيين داعياً إياهم إلى رفض المعايير غير الشرعية التي تتخذها إسرائيل. وفي 11 تشرين الأول، تبع ذلك رسالة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان للبرلمان الأوروبي، التي أطلعتهم على آخر الأحداث المتعلقة بالإجراءات التي تتخذها مصلحة السجون الإسرائيلية ضد الأسرى المضربين عن الطعام، وحثتهم على إعاة الانتباه لدعوة المندوب الفلسطيني لبعثة تقصي الحقائق في ظروف المعتقلات الإسرائيلية.

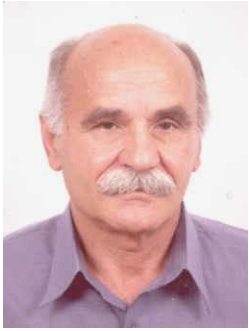
في 12 تشرين الأول، أصدرت ممثلة الاتحاد الأوروبي كاثرين أشتون بياناً في أعقاب الإعلان عن إبرام صفقة تبادل الأسرى بين "حماس" والحكومة الإسرائيلية. البيان الذي رحب بشكل كبير بإطلاق سراح الجندي جلعاد شاليط، لم يأت بذكر على 1027 من المعتقلين السياسيين المحررين، أو أكثر من 4300 معتقل فلسطينياً لا يزال قابلاً في سجون الاحتلال. وفي 18 تشرين الأول، أصدر رئيس البرلمان الأوروبي جيرزي بوزيك بياناً مشابهاً، دون أي إشارة إلى السجناء السياسيين الفلسطينيين، واكتفى بالتعليق على معرض تصويري لقصة شاليط.

الأحداث القادمة

سيقوم وفد مسؤول عن العلاقات مع المجلس التشريعي الفلسطيني من البرلمان الأوروبي، بزيارة قطاع غزة بين 30 تشرين الأول و 4 تشرين الثاني 2011، حيث يخطط الوفد لعقد اجتماع مع السجناء السياسيين الفلسطينيين المحررين كجزء من صفقة تبادل الأسرى التي أبرمتها "حماس" وإسرائيل في 11 تشرين الأول.

أخبار مؤسسة الضمير

إسرائيل تفرض قيوداً على حركة 2 من أعضاء مؤسسة الضمير



خلال الفترة المشمولة في التقرير، فرضت إسرائيل قيوداً على حركة عضوين في مؤسسة الضمير وهما يوسف حبش وعبد اللطيف غيث. وفي 13 أيلول، تم منع السيد يوسف حبش من مغادرة الأراضي الفلسطينية المحتلة، والسفر لفرنسا للمرة الثانية خلال ثلاثة أشهر. ومن الواضح أنه تم حظره من السفر، ولكن لم توضح مدة أو أسباب هذا الحظر. وفي 10 تشرين الأول تسلم عبد اللطيف غيث، أحد مؤسسي المؤسسة، ورئيس مجلس الإدارة فيها، أمراً بمنعه من مغادرة القدس ودخول الضفة الغربية لمدة 6 أشهر. ومن المفترض أن ينهي المدة في 3 نيسان 2012. وكما

هو الحال في جميع أوامر إدارة المعتقلات، كان الأمر بالحظر غير واضح اللغة والمعالم، إذ يصرح القرار بأن هذا الحظر كان ضرورياً لحماية أمن النظام والنظام العام في المنطقة. وتشدّد مؤسسة الضمير على أن ضم إسرائيل للقدس الشرقية بحكم الأمر الواقع، هو أمر غير معترف به، كما أنه ينتهك القانون الإنساني الدولي. ويعتبر السيد عبد اللطيف غيث أن هذا الحظر لا معنى له. إن أمر الحظر ضد السيد عبد اللطيف غيث والسيد يوسف حبش يشكل انتهاكاً لحقهما الأساسي بحرية التنقل، كما أنه لا يعترف بالحماية المعطاة لهما كمدافعين عن حقوق الإنسان، كما تنص اللجنة العامة للأمم المتحدة.

القيود المفروضة على محامي الضمير

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعاققت مصلحة السجون الإسرائيلية عمل مؤسسة الضمير من خلال الحظر الذي فرضته على زيارات المحامين للأسرى المشاركين في الإضراب عن الطعام. وعلى الرغم من أخذ موافقة رسمية من السلطات الإسرائيلية، فإنه كان يتم منع المحامين من الدخول للزيارات بعد وصولهم إلى السجون بحجة إعلان حالة طوارئ داخل هذه السجون. ومع استمرار الإضراب، استخدمت مصلحة السجون في سجن مجدو ومركز التحقيق في الجلمة، طريقة أخرى لمنع الزيارات وهي إخبار المحامين بأن الأسرى متعبون لدرجة تمنعهم من الحضور للزيارة. وعندما طلب منهم تصريح رسمي بهذه السياسة الجديدة، رفض المسؤولون في السجون إعطاء أي تصريحات.

وفي 12 تشرين الأول، كان هناك تطور مهم، عندما حاول محامي الضمير عنان عودة زيارة أسرى في سجن نفحة، حيث قامت إدارة السجن بتسليمه قراراً ينص على منعه من زيارة المعتقلين السياسيين في السجون الإسرائيلية لمدة 72 ساعة. وفي 14 تشرين الأول، تم تمديد القرار لمدة 24 ساعة أخرى، وثم تم تمديده مرة أخرى في 16 تشرين الأول لمدة 10 أيام. وخلال الفترة المشمولة في التقرير، أبلغت مصلحة السجون الإسرائيلية مؤسسة الضمير بأنها ستطلب من المحكمة تمديد القرار لمدة 6 أشهر أخرى.

المنشورات

- نشرت مؤسسة الضمير تقريرها السنوي باللغة الإنجليزية حول الانتهاكات في سجون السلطة الفلسطينية. يركز التقرير على الاعتقالات السياسية التعسفية وانتهاك قوات الأمن لحقوق المعتقلين ما بين كانون الثاني 2009 وأيلول 2010.
- في أواخر صيف 2011، نشرت المحكمة العسكرية الإسرائيلية تقريراً سنوياً حول نشاطاتها خلال 2010. ويقدم التقرير إحصائيات مفصلة فيما يتعلق بالملفات التي نظرت فيها المحاكم، وجلسات الاستماع، وأوامر الاعتقال الإداري الصادرة، والاستئناف التي قدمها محامو الدفاع والادعاء. وقامت مؤسسة الضمير بنشر ملخص لأهم الجوانب بهذا التقرير على الموقع الإلكتروني.
- التقرير السنوي للعام 2010 متوفر حالياً، ويتضمن نشاطات وإستراتيجيات وأهداف وحدات المؤسسة الأربع خلال السنة الماضية.

أطلقت مؤسسة الضمير موقعها الإلكتروني الجديد رسمياً. ويسمح هذا الموقع بتصفح أسهل، ويتضمن وسائط متعددة، منها فيديوهات مؤسسة الضمير الموجودة على يوتيوب، ومعرض صور، كما يتضمن سماع برامج الراديو الخاصة بالمؤسسة، بما في ذلك قاعدة بيانات لملفات الأسرى، وأدوات عمل المؤيدين في حملات التضامن، وإحصائيات شهرية لأعداد الأسرى في سجون الاحتلال. الموقع الإلكتروني الجديد متوفر باللغة الإنجليزية حالياً، لكنه سيتوفر باللغة العربية خلال الأسابيع القادمة:

www.addameer.org

أخبار اعتقالات السلطة الفلسطينية

استمرت الاعتقالات السياسية من قبل السلطة الفلسطينية خلال الفترة المشمولة بالتقرير بعد أكثر من خمسة أشهر على توقيع اتفاق المصالحة بين "فتح" و"حماس" في القاهرة. وعلى الرغم من سلسلة من التطورات، بما في ذلك طلب السلطة الفلسطينية الحصول على عضوية في الأمم المتحدة، وإعلان الأسرى الفلسطينيين عن إضراب مفتوح عن الطعام، وإبرام صفقة تبادل الأسرى بين "حماس" وإسرائيل، فقد رصدت مؤسسة الضمير ووثقت، في المجمل، 185 حالة من الاعتقالات التعسفية والسياسية على أيدي قوات أمن السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، كما استمرت الاعتقالات في قطاع غزة، الأمر الذي يلقي الضوء على مدى التزام أيٍّ من الطرفين في تحقيق المصالحة الوطنية.

عقوبة الإعدام

تم تنفيذ 6 عقوبات إعدام خلال الفترة المشمولة بالتقرير في إشارة على استئناف أحكام الإعدام وتنفيذها من قبل السلطات الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية منذ وقفها بين العامين 2005 و2010. وفي 26 تموز، تم إعدام أب وابنه في غزة بعد اتهامهما بالتعاون مع إسرائيل، وبعملية قتل في تشرين الثاني 2004. وفي 10 تشرين الأول، قامت المحكمة العسكرية في جنين، بالحكم على شاب في الثالثة والعشرين بالإعدام رمياً بالرصاص. وفي 10 و11 تشرين الأول، قامت المحكمة العسكرية في غزة بالحكم بالإعدام على ثلاثة رجال. ولغاية الآن، في 2011، تم تنفيذ 3 عمليات إعدام جميعها في قطاع غزة، و9 أحكام إعدام من ضمنها 7 في قطاع غزة، و2 في الضفة الغربية. إن تنفيذ أحكام الإعدام في غزة والضفة الغربية ينتهك العديد من المعايير الدولية والمحلية. وتشكل الأعداد المتزايدة في عمليات الإعدام وأحكام الإعدام في 2010 و2011، تهديداً مقلقاً لمساعي إلغاء عقوبة الإعدام في الأرض الفلسطينية المحتلة.

اعتقال قائد حركة شباب غزة

تم اعتقال "أبو يزن"، قائد حركة شباب غزة في 14 آب بعد عودته من جولة في فرنسا. واعتقلت حماس "أبو يزن"، قائد مجموعة النشطاء التي تدين الفصائل السياسية الفلسطينية، بشكل متكرر، بعد أن دعت مرتين للاستجواب في مناسبتين مختلفتين. كما أن "أبو يزن" هو أحد منظمي المظاهرات الأسبوعية ضد منطقة إسرائيل العازلة، بالإضافة إلى دعوته للوحدة الوطنية. كما أشار أحد أعضاء الحركة إلى أنه تم اعتقال "أبو يزن" وضربه في مناسبات أخرى. وتم الإفراج عن "أبو يزن" في 16 آب، وواجه تحقيقات مستمرة في الأسابيع اللاحقة.

اعتقال بروفيسور في نابلس

الدكتور عبد الستار قاسم هو بروفيسور في العلوم السياسية في جامعة النجاح في نابلس، تم اعتقاله في 25 آب بعد أن اتهمه رئيس الجامعة بالتحريض والإهانة. وجاءت هذه الاتهامات بعد مقالة كتبها الدكتور قاسم انتقد فيها إدارة الجامعة لفشلها في تنفيذ قرار المحكمة الفلسطينية العليا في إعادة إلحاق أربعة طلاب كانوا قد فصلوا من الجامعة. وفي الأول من أيلول، تم إطلاق سراح قاسم بعد دفع 3000 دينار أردني كفالة. وعلى الرغم من أنه تم فصله من الجامعة، فإنه عاود التدريس فيها، وذلك بسبب ضغط من المجتمع المدني. إن الدكتور قاسم ناقد معروف للسلطة الفلسطينية، اعتقلته قوات الأمن في السلطة الفلسطينية في العام 2005 بعد ثلاثة أشهر من إعلانه للترشيح للرئاسة.

عن المؤسسة: مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان هي مؤسسة أهلية فلسطينية مستقلة، غير ربحية، تعنى بقضايا حقوق الإنسان. تأسست في العام 1992 بمبادرة من شخصيات حقوقية وقانونية وسياسية، بهدف تقديم الدعم القانوني للأسرى والمعتقلين السياسيين والتعريف بمعاناتهم ونصرة قضيتهم العادلة، من خلال المراقبة، والدعم القانوني، وحملات التضامن.

للمزيد من المعلومات حول الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، يرجى التواصل معنا مباشرة من خلال:

مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان

Tel: +972 (0)2 296 0446 / 297 0136

Email: info@addameer.ps

New website: www.addameer.org

Follow us on [Facebook](#) and [YouTube](#)!